التغيير السياسي في مصر بعد ٢٠١٤ وأثره في العلاقات مع تركيا

ا. م. بسمة خليل نامق
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م. د سعاد ابراهيم عباس
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
suaad.ibraheem@ cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث العلاقات التركية المصرية بعد التغيير السياسي الذي حصل في مصر عام ٢٠١٤ وكيف اثر هذا التغيير في مجرى العلاقات لا سيما في الجانبين الاقتصادي والسياسي. واثبت البحث فرضيته المتمثلة بان حجم المصالح وطبيعة الظروف الاقليمية والدولية شكلت العامل الفصل في تحديد شكل العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٤ عندما اتسمت الخلافات بالتنافس والتوتر.

وقد توزعت هيكلية البحث على فصلين، تناولت الأول منهما المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٤ . وتناول الثاني الجانبين السياسي والاقتصادي للعلاقات المصرية التركية بعد عام ٢٠١٤. ورجح البحث ان المستقبل سيشهد جنوحا نحو الارتقاء بشكل تلك العلاقات ومضمونها، متفاعلا ذلك مع ضرورة ملحة لتنسيق المواقف المصرية التركية بشان غاز المتوسط وايصاله الى أوربا في ظل حاجة باتت ماسة اليه بعد الحرب الروسية على اوكرانيا ورغبة اوربية بعدم تكرار ما حدث في اعتمادها الكلي على الغاز الروسي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، مصر، العلاقات السياسية والاقتصادية، غاز شرق المتوسط.

تاريخ الاستلام : ٣/٨/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١١/9/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

Political Change in Egypt after 2014 and its Impact on the Relations with Turkey

Lecturer. Dr. Souad Ibrahim Abbas
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad
suaad.ibraheem@ cis.uobaghdad.edu.iq

Assistant. prof. Basma Khalil Namiq
Political Sciences / University of Baghdad
bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research deals with Turkish Egyptian relations after the political change that took place in Egypt in 2014 and how this change affected the course of these relations, especially in the economic and political aspects. The research hypothesizes that the size of interests and the nature of regional and international circumstances constituted the decisive factor in determining the form of Turkish Egyptian relations after 2014 which were characterized by competition and tension.

The structure of the research was divided into two parts, the first of which dealt with the variables affecting the Turkish Egyptian relations after 2014. The second dealt with the political and economic aspects of Egyptian Turkish relations after 2014.

The research suggested that the future will witness a tendency towards improving the form and content of these relations, interacting with the urgent need to coordinate their positions regarding Mediterranean gas and delivering it to Europe in light of the urgent need for it after the Russian war on Ukraine and the European desire not to repeat what happened in its total dependence on Russian gas.

Keywords: Turkey, Egypt, Political and Economic Relations, Eastern Mediterranean Gas.

المقدمة

تفرض روابط التاريخ – قديما وحاضرا– وجغرافيا، على الدول اقامة العلاقات المتبادلة بكافة اشكالها، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والرياضية والعلمية وغيرها، وبافرعها الثلاث، التعاون والتنافس والصراع. ولا تنفك العلاقات التركية المصرية ان تخرج عن هذا الاطار فبحكم ارتباطات التاريخ، وبحكم الجوار الجغرافي البحري، تناوبت العلاقات بين البلدين بين مد التعاون او جزر التنافس والصراع او بالعكس، الامر الذي جعل مراحل تلك العلاقات مختلفة مرتبطة بطبيعة الظروف الدولية وبطبيعة المصالح المختلفة او المشتركة.

ورغم ان البحث ناقش العلاقات التركية المصرية اعتبارا من العام ٢٠١٤ كعنوان للدراسة، الا انه لا يتغافل عن الاحداث التي وقعت قبل ذلك ومهدت لهذ النوع او ذاك من العلاقات. ومن ثم فان العلاقات لا تنفك تتأثر بطبيعة جذورها السابقة، عندما تعارضت عضوية تركيا في حلف الناتو مع سياسة مصر عدم الانحيازية في زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كما انها لم تشهد تلك التطورات الملموسة حتى بعد ان ذهبت مصر للتحالف مع الولايات المتحدة، وكانت سنوات التحسن الكبيرة عندما تولى الاخوان المسلمون حكم مصر بعد الثورة على الرئيس الراحل حسني مبارك عام ٢٠١١. اذ افسحت الثورات العربية لتركيا مجال غير مسبوق لاستثمار تلك التغييرات عبر التحالف مع القوى الاسلامية التي سيطرت على مقاليد الامور في عدد من الدول العربية.

الا ان سيطرة الجيش على مقاليد الامور في مصر من جديد اعاد العلاقات التركية المصرية الى التوتر وغلبة التنافس على التعاون، وهي السمة التي طغت على العلاقات في مدة بحثنا هذا، متأثرة بعدد من المتغيرات لاسيما السياسية والاقتصادية والامنية.

أهمية البحث:

تأتي اهمية هذه البحث من اهمية كلا من مصر وتركيا في منطقة الشرق الاوسط وتأثير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما وتأثيرها على كلتا البلدين وتأثيرها على المستوى الاقليمي والدولي، ومن هنا تأتي اهمية معرفة التحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ عام ٢٠١٤ وما تلاه ومعرفة مراحل التقارب والاختلاف بين البلدين، كما يهدف البحث لبيان أهم المتغيرات او الدوافع المؤثرة على هذه العلاقات وافاقها المستقبلية.

اشكالية البحث:

يعالج البحث مشكلة توصيف العلاقات التركية المصرية واسباب تحولها نحو التوتر والتنافس الشديد بعد التغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣.

ومن هذه المشكلة سيجيب البحث عن التساؤلين الآتيين:

١. ما المتغيرات المؤثرة في العلاقات المصرية التركية بعد التغيير السياسي عام ٢٠١٤ في مصر ؟

٢. ماهي جوانب العلاقات التركية المصرية؟ وكيف ينظر لمستقبلها؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث لأثبات فرضية قوامها (ان حجم المصالح وطبيعة الظروف الاقليمية والدولية شكلت العامل الفصل في تحديد شكل العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٤ عندما ادت الخلافات الى سيطرة التنافس والتوتر عليها) .

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في البحث لما له من دور مهم في تحليل موضوع البحث ومعرفة الاسباب ونقاط الاختلاف والتواصل بين البلدين كما تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي بغية استشراف مستقبل العلاقة وابعادها

المطلب الاول: المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٤

تتأثر العلاقات بين دولتين بعدد من المتغيرات، تفرض على العلاقات اخذ اتجاه معين، سواء نحو التعاون وتمتين العلاقات، او نحو الخلاف بما يصاحبه من توتر او تصارع. وهذا الحال ينطبق على العلاقات التركية المصرية، اذ فرضت عددا من المتغيرات توجها ما طغى على تلك العلاقات، فبعد ان طغت سمة التعاون على العلاقات بعد عام ٢٠١١، نجدها قد تدهورت بعد التغيير الداخلي في مصر اثر تولي المؤسسة العسكرية لمقاليد الامور بعد مظاهرات حاشدة منددة بحكم الاخوان المسلمين ، لتتحول العلاقات التركية المصرية منذ ذلك التاريخ الى علاقة يشوبها الصراع بعدما كانت مشروع لتحالف استراتيجي ومحور إقليمي في مواجهة القوى الاقليمية والدولية. وتبنت تركيا وجهة نظر ترى ان ما حصل في مصر هو(انقلاب عسكري) على الشرعية الانتخابية التي اوصلت الاخوان للحكم، وبما ان سياسات تركيا معادية للانقلابات العسكرية، فأنها عدت ذلك الامر يتعارض ومبادئها السياسية، الامر الذي نتج عنها تدهور العلاقات بشكل كبير بين الدولتين وظهور تحالفات إقليمية جديدة، وبالتالي خسرت تركيا حليفا اقليمياً كان له دور مهم في السياسة الخارجية التركية .

لقد تبنت تركيا عددا من الوسائل في اطار سياستها الخارجية بحثا عن تحقيق اهدافها اهمها : (Ozkan 2016 ،٤)

١. لعب دور عبر الطرق الدبلوماسية (الوساطة)، والمساعي الحميدة، وغيرها لتحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات في دول شمال افريقيا.
٢. مشاركة تركيا في الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار السياسي في المنطقة. اذ ساهمت أنقرة في مهمات منظمة الامم المتحدة عن طريق قوات منتشرة في شمال افريقيا.
٣. تقديم المساعدة لدول شمال افريقيا، من أجل تحقيق تقدم في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد باعتبارهما من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن، مع تأكيدها على انحيازها للشعوب في مناطق

الصراعات، ويلاحظ أن هذا المبدأ قد يجعلها تصطدم مع النظم الديكتاتورية التي ترغب في قمع شعوبها.

٤. تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية والدولية التي تستهدف زيادة الأمن والسلم في المنطقة.

٥. التأكيد على مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات في شمال افريقيا في إطار السياسة التي يتبناها الاتحاد الإفريقي، أو بمعنى آخر هي ضد فكرة التدويل لاسيما في ظل الأجندات الضيقة للدول الكبرى المتدخلة والتي لا تستهدف سوى تحقيق مصالحها الخاصة فقط.

وقد كانت هذه الوسائل موجهة ايضا الى افريقيا، سواء سياسيا او عسكريا او اقتصاديا، وهو ما نظرت اليه مصر بمثابة عامل تنافس بينها وبين تركيا حول افريقيا، فمصر ترى في نفسها الاحق بلعب الدور المتقدم في افريقيا لاسيما افريقيا شمال الصحراء بحكم التاريخ والجغرافيا، لذلك لم يكن لذلك الدور التركي اتجاه الرضا من قبل مصر وهو ما اسهم في توتر وتراجع العلاقات معها.

وفي هذا الصدد فأننا نعتقد ان اهم المتغيرات التي اثرت في العلاقات التركية المصرية الاتي:

١-الدور السياسي التركي المتصاعد في افريقيا

انطلقت السياسة الخارجية التركية بعد ان وجدت دعما كبيرا من صانع القرار التركي نحو افاق ارحب، فلم تكتف بالنجاح على صعيد بيئتها الاقليمية القريبة، وانما اتجهت نحو القارة الافريقية لتوسع من دورها هناك، وهو ما نظرت اليه مصر بوصفه منافسة اقليمية من قبل قوة جديدة الامر الذي شكل مدعاة للتنافس بين الدولتين (البغدادي ٢٠١١، ١٦). وتنفيذا لذلك التوجه سعت تركيا بعد انعقاد القمة التركية-الأفريقية سنة ٢٠٠٨ إلى توسيع إطار علاقاتها الدبلوماسية، والإكثار من زيارات كبار المسؤولين الأتراك الى شمال افريقيا، اذ شهد سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ افتتاح ١٥ سفارة تركيا في افريقيا (عرفان ٢٠١٠، ١٣٤) .هو ما خططت له تركيا في القمة لجعل عدد سفاراتها ٢٧ سفارة بعد أن كانت ١٢ قبل القمة (صحيفة الصباح ٢٠٠٨، ٥) . وهو ما تحقق فعلا ضمن اطار سياسة التوسع الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي التركي في العالم، وهو ما يستهدف توسيع دائرة النفوذ الإقليمي السياسي والاقتصادي لتركيا (عرفان ٢٠١٠، ١٣٤).

٢-التواجد العسكري التركي في افريقيا

فضلا عن قيام تركيا بتوسيع علاقاتها السياسية مع عدد من دول افريقيا، فأنها اتجهت لتوسيع نشاطها وتواجدها العسكري، سواء عبر الاتفاق على انشاء عدد من القواعد العسكرية وتواجد القوات التركية فيها، او عبر تقديم الدعم التسليحي اما بالمنح او بصفقات السلاح التي ابرمتها تركيا مع عدد من دول افريقيا.

كانت اولى محاولات انشاء القواعد العسكرية في افريقيا، في السودان عام ٢٠١٧، عندما اتفقت الدولتان على تعمير وإدارة جزيرة سواكن الواقعة على البحر الأحمر، وكذلك انشاء قاعدة عسكرية عليها

(عبدة ٢٠٢٠)، ورغم ان محاولة انشاء القاعدة توقفت مؤقتا بسبب التغيير اذي حدث في السودان بإزاحة الرئيس السابق عمر البشير، الا ان الجهود الحاضرة مستمرة لاستئناف العمل نظرا لأهمية الموقع الاستراتيجي لها.

اما ثاني المحاولات فتكللت بنجاح في انشاء اول قاعدة تركية في افريقيا وتحديدا في الصومال عام ٢٠١٢ وسميت ب (تركسوم) ، بتكلفة بلغت ٥٠ مليون دولار تقريباً، على مساحة بلغت ٤٠٠ هكتار، بقوام ١٥٠٠ جندي تركي كدفعة أولى، بهدف إعادة تأهيل وتدريب الجيش الصومالي، بدأت بعشرة آلاف جندي صومالي. وكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أول زعيم، يشغل منصب رئيس دولة، يزور الصومال، في أغسطس/آب ٢٠١١، فاتحًا الباب أمام مساعدات إنسانية واقتصادية وتنموية تركية غير محدودة للصومال، وصلت ذروتها، بالتوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وترافق هذا الزخم الإغاثي التركي مع مسار تنموي اتخذ أوجهًا عدَّة؛ ففي المجال التعليمي، فتحت تركيا أبواب جامعتها لآلاف الطلبة الصوماليين من خريجي مدارس وجامعات الصومال عبر برنامج المنح الحكومية وعبر منح خاصة أخرى (عرب ٢٠١٧).

اما ثاني القواعد الرسمية لتركيا في افريقيا فهي قاعدتها العسكرية في جيبوتي التي انشأت عام ٢٠١٧، وتنظر تركيا إلى جيبوتي باعتبارها مركزاً إفريقياً مهماً للتجارة التركية، فموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر دفع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى زيارتها أكثر من مرة، وقام بإنشاء منطقة اقتصادية فيها عام ٢٠١٤، على مساحة ٥ ملايين م^{٢} .

وفي ليبيا، تستخدم القوات التركية قاعدة الوطية العسكرية، اذ من المخطط نشر أنظمة الدفاع الجوي التركية، بجانب تحويل ميناء مصراتة إلى قاعدة بحرية للانتشار الدائم للسفن التركية بموجب اتفاقات عسكرية أبرمها الرئيس التركي مع رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في تشرين الثاني ٢٠١٩، وقد أرسلت تركيا عدداً من قواتها قدرت بثلاثة آلاف جندي، مسلحين بعتاد عسكري مصنوع في تركيا ومتقدم تكنولوجياً، ومن بين العتاد العسكري، طائرات مسيرة وإف-١٦، ومدرعات، وروبوتات لكشف الألغام ونزعها، وقطع بحرية عسكرية، لتكون تحت إمرة الجنود الأتراك مع القوات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق، في صورة أشبه بالقاعدة العسكرية النظامية (عبدة ٢٠٢٠).

رابع المحطات العسكرية للقواعد التركية اتجهت نحو الغرب الإفريقي واختارت جمهورية النيجر مقراً لها، ففي يوليو/تموز من العام٢٠١٩ ، وقعت تركيا اتفاقاً مع حكومة النيجر على إنشاء قاعدة عسكرية برية وجوية تهدف لتدريب جيش النيجر وتزويده بالسلاح، فضلاً عن اشتمال الاتفاقية على بنود حول تطوير قطاعات النقل والبناء والطاقة والتعدين والزراعة وغيرها (علي ٢٠٢٢).

كما سعى الرئيس التركي أردوغان لتوسيع العلاقات مع تونس، بداية عبر منحها قرضا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٩، ثم توقيع صفقات تسليح بينهما عام ٢٠٢٠، فقد وقعت وزارة الدفاع

التونسية عقدا مع شركة الصناعات الجوية والفضائية التركية الشهيرة توساش، لشراء طائرات مسيرة من دون طيار بقيمة ٨٠ مليون دولار، وأوضحت المصادر الأمنية التركية أن الاتفاق الموقع بين الجانبين يشمل تسليم ٣ طائرات دون طيار تركية الصنع، و٣ محطات تحكم أرضية، إلى جانب تدريب ٥٢ عنصراً بين ضابط وموظفي صيانة تابعين للقوات الجوية التونسية في مرافق شركة الطيران التركية توساش بالعاصمة أنقرة (وهيب ٢٠٢١، ١٨).

وضمن اطار التسليح، فقد عمدت تركيا الى الاستفادة من هذا المجال لرفع ناتجها القومي عبر توظيف التصنيع العسكري سبيلا للحصول على الاموال، وفي هذا السياق شهدت الأعوام الأخيرة قفزات في قيمة الصادرات العسكرية التركية من ١,٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى مليارين و٧٩٣ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢١. كما حظيت قارة افريقي باهتمام المصنعين الأتراك اذ بلغت حصة صادرات الصناعات الدفاعية التركية إلى إفريقيا في عام ٢٠٢٠ (٩,٢٪) من إجمالي الصادرات الدفاعية. بمعنى آخر، تم تحقيق ٨٢,٩ مليون دولار من صادرات السلاح إلى إفريقيا. وتستورد الدول الافريقية من تركيا بشكل أساسي المعدات المتعلقة بصناعة الطيران والمعدات الإلكترونية والتقنية وعربات النقل المدرعة والسفن، للقارة الإفريقية، ومن أهم المشترين وفقاً لمبيعات ٢٠٢١ بوركينا فاسو التي زادت وارداتها من ٩٢ ألف دولار إلى ٨ ملايين دولار، وكذلك تشاد من ٢٤٩ ألف دولار إلى ١٤,٦ مليون دولار، والمغرب من ٥٠٥ آلاف دولار إلى ٨٢,٨ مليون دولار، وتم تصدير ما قيمته ٦٣,٩ مليون دولار إلى تونس بزيادة ٦٤٥ في المئة، وارتفعت الصادرات إلى إثيوبيا من ٢٣٤ ألف دولار إلى ٩٤,٦ مليون دولار، وبينما لم يتم تصدير أي صادرات لرواندا في نفس الفترة من العام الماضي ، فقد تم الوصول إلى صادرات بقيمة ٢٨,٧ مليون دولار في الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام (علي ٢٠٢٢).

٣- تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية :

ركزت تركيا على دعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد احداث التغيير العربي، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبيا بالبراغماتية، وهو ماكده حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتونس عن العلمانية التركية، حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية (كشكول ٢٠٢٢، ٦٧). كما تبين الدعم التركي للاسلاميين من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات، وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في عدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة تركيا للاستفادة من تجربة الإسلاميين في

تركيا، ، كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية (السعيدي ٢٠١٣، ٣٦).

٤- تعزيز العلاقات الاقتصادية التركية مع دول افريقيا

ركزت تركيا على جانب المساعدات الاقتصادية بوصفها وسيلة للتغلغل التركي في القارة الافريقية وكسب دعمها السياسي، وهو الامر الذي بان واضحا في تزايد نشاطات وكالة التعاون الدولي التركية (تيكا) (صالح ٢٠٢١، ٦١-١٠٠) . وسعت من نطاق عملياتها بعد ٢٠٠٣م، ومكاتبها التي تدعم مشروعات التنمية في تلك المناطق، ومع افتتاح سفارات تركية جديدة في افريقيا، فقد ازدادت مكاتب الوكالة، ومن ثم يزداد تدفق المساعدات والشراكة التجارية والاقتصادية مع دولها (Ozkan ٢٠٠٨، ٢٢) . وتعد دول شمال أفريقيا من أهم الشركاء التجاريين والاقتصاديين لتركيا داخل القارة السمراء، اذ قامت تركيا بإعداد ما يسمى بـ "خطة الانفتاح على أفريقيا"، اذ كانت تهدف من وراء هذه الخطة إلى تحقيق طفرة نوعية على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول العربية الافريقية لاسيما المغرب، الجزائر، تونس ، مصر، السودان وليبيا ، في سياق توجه تركي قائم على توظيف المتغير الاقتصادي لصالح لعب دور اكثر فاعلية. وبتضح ذكل من الجدول المرفق حيث تصاعد الواردات التركية من تلك الدول للمدة بين ٢٠١٣ ولغاية ٢٠٢٠.

الجدول (١) يوضح حجم الصادرات والواردات التركية للدول العربية في شمال افريقيا ٢٠١٣-٢٠٢٠ (مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات
2013	6,8	1,4
2014	6,2	1,4
2015	5,9	1,5
2016	5,4	1,6
2017	4,8	1,8
2018	5,6	2,0
2019	6,0	1,9
2020	5,4	2,2

المصدر: (كشكول ٢٠٢٢، ٦٩) ، نقلته عن(maliye bakanliği 2021,106-13).

٥-اكتشافات الغاز الطبيعي والتنافس التركي – المصري على منطقة شرق المتوسط.

اكتشفت الدول المطلة على شرق المتوسط، خاصة مصر وإسرائيل واليونان وقبرص كميات ضخمة من الغاز الطبيعي ، قدَّرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام ٢٠١٠ بما يقرب من نحو أكثر من(١٢٢) تريليون متر مكعب من مصادر الغاز غير المكتشفة، بالإضافة إلى ما يقارب من

حوالي١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، وهي الكمية التي تكفي لتلبية حاجة السوق الأوروبية لمدة نحو ٣٠ عاما (سلطان ٢٠٢٢) (انظر خريطة رقم ١)

خريطة (١) حقول الغاز المكتشفة في شرق البحر المتوسط مع خطوط الغاز الموجودة والمقترحة

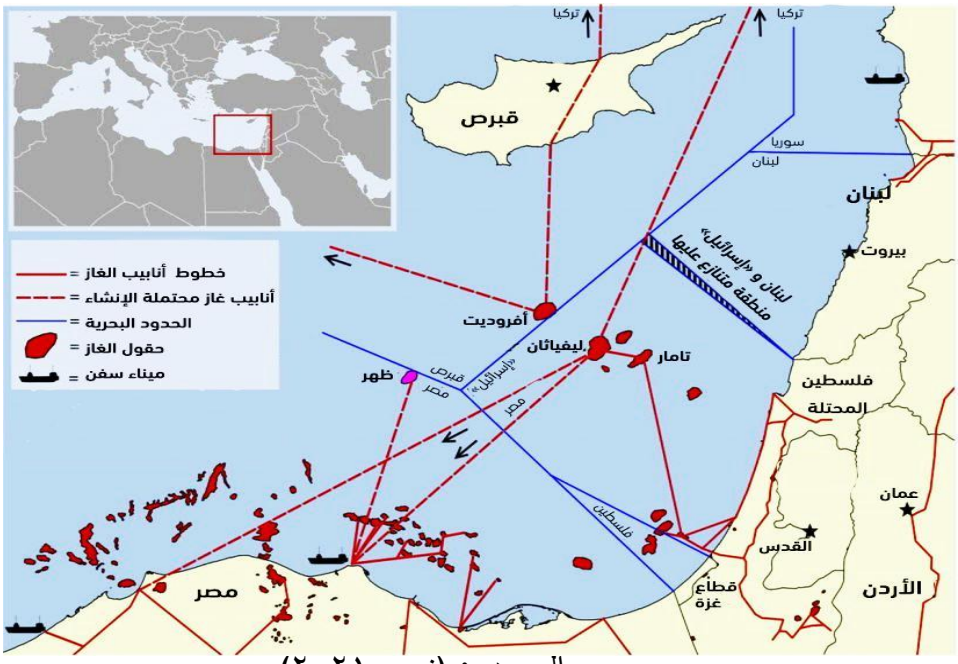

المصدر: (نجم ٢٠٢١)

لا يتوقف الصراع بين مصر وتركيا على الجانب السياسي وحسب، بل تعداه الى الجانب الاقتصادي بعد ان تمكنت مصر من التحول الى دولة مصدرة للغاز بعد اكتشاف حقل "ظهر" فمصر تمتلك بنية تحتية جاهزة لإعمال التصدير من بينها منشآت لتسييل الغاز على ساحل المتوسط، فهذا يعني انها لا تحتاج الى استثمارات ضخمة لنقل فائض الغاز الى الاسواق الخارجية (مركز رؤية للتنمية السياسية ٢٠٢٠، ٣-٤) .

وفي عام ٢٠١٣ ابرمت قبرص ومصر اتفاقية جديدة بخصوص ترسيم الحدود البحرية المشتركة، والتي اكدت على اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الموقعة عام ٢٠٠٣، واشارت الى التوافق على تبادل مشاريع التنمية على تقاطع خط المنتصف. وفي الوقت نفسه استنكرت تركيا الاتفاقية معتبرة انها غير قانونية، وان تركيا ستعمل على التنقيب عن حقوقها في الجزء الشمالي التركي، حيث ان الاتفاقية تؤسس لتعاون يحاصر جغرافياً المساحة الممكن لتركيا التنقيب فيها، ويفند قانونياً تحركاتها في عمليات التنقيب في محيط جزيرة قبرص (سلمى ٢٠١٩، ٣٤).

وتعليقاً على الاتفاق المصري القبرصي، اعلنت تركيا عن اعتراضها على الاتفاقية، عقب اعلان مصر رسميا عن افتتاح حقل "ظهر" للغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالبحر المتوسط. ووصل الاعتراض التركي الى منع شركة إيني الايطالية بالقوة العسكرية من التنقيب عن الغاز بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بقبرص، وطرحت تركيا عدة اسباب تحمل في طياتها اطماع سياسية، وتفتقر الى

حجة قانونية تدعم هذه التصرفات. وعلى الرغم من عدم توقيعها لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، فقد حاولت فرض رؤيتها لتعيين الحدود البحرية في حوض المتوسط (شتيوى ٢٠١٨، ٢١٣).

ان تركيا تنظر للتعاون الثلاثي القبرصي الاسرائيلي المصري المتزايد في البحر المتوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري بوصفه نشاطا مشتركا بالضد منها لتكوين تحالف في وجه الموقف التركي. امام هذه المعطيات هددت تركيا بشكل متكرر بأن اي اجراء أحادي من قبل قبرص اليونانية يتجاهل الحقوق التركية أو حقوق قبرص التركية، سيواجه برد مناسب يضمن حقوقها ومصالحها (باكير ٢٠١٨ ، ٤) .

وعندما اقترحت اليونان في عام ٢٠١٨، مد انبوب غاز يبدأ من الحقول الاسرائيلية البحرية ليمر بجزيرتي قبرص وكريت وصولاً لإيطاليا، بهدف ضخ الغاز لدول جنوب اوروبا، نظرت اليه تركيا بوصفه ضارا بمصالحها، وهذه الرؤية جاءت انعكاسا للعلاقات العدائية التي تجمع الدول المشاركة في المفاوضات حول هذا الانبوب مع تركيا ، وقد سارعت هذه الدول الى تشكيل منتدى خاص بها، عرف باسم "منتدى شرق المتوسط" واعلن عنه في القاهرة، في كانون الثاني ٢٠١٩ وضم كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وإيطاليا، كما دعي للاشتراك فيه كل من الاردن والسلطة الفلسطينية بصفة مراقب، بينما تم عمدا استثناء تركيا ولبنان وسوريا، وهو الامر الذي دفع بتركيا للتوجه نحو ليبيا وتوقيع اتفاق ترسيم الحدود معها في تشرين الاول من العام ذاته(باكير ٢٠١٨ ، ٤). انظر خريطة رقم (٢) وخريطة رقم (٣)

خريطة رقم (٢) الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط قبل وبعد توقيع الاتفاق التركي الليبي لترسيم الحدود البحرية.

خريطة (٣) تغيير الحدود البحرية وتوسيع المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا بتوقيع الاتفاق التركي الليبي

مما تقدم نستنتج ان هناك عددا من المتغيرات اثرت بشكل كبير في توجيه العلاقات التركية المصرية خلال مدة الدراسة، وعلى الاغلب فقد وجهتها بالاتجاه السلبي سياسيا واقتصاديا بالمقارنة مع السنوات ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٤، ذلك ان مصر نظرت بشكل سلبي للتحركات التركية سياسيا واقتصاديا وعسكريا في افريقيا عموما وفي دول عرب افريقيا خصوصا . وفي الفقرة التالية من البحث سنتناول الطبيعة العامة لتلك العلاقات مركزين على العلاقات في جانبيها السياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: الجانبين السياسي والاقتصادي للعلاقات المصرية التركية بعد عام ٢٠١٤

اثرت المتغيرات التي تم تناولها في المبحث السابق في الغالب الاعم بشكل سلبي على العلاقات المصرية التركية، في الجانبين السياسي والاقتصادي، لدرجة ان العلاقات تحولت من تعاونية وقريبة من التحالفية عندما كان الاخوان يحكمون مصر، الى عدائية بعد ان حصل التغيير وتحول الحكم الى العسكر، بعد ان عدت تركيا ذلك انقلابا على الدستور والديمقراطية اولا، وكتابة النهاية لحكم حليفها ثانيا. في هذا الفقرة سنتناول الجانبين السياسي والاقتصادي للعلاقات بعد العام ٢٠١٤.

١-الجانب السياسي

بعد انقطاع دام ١٥ عاماً، زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مصر مرتان الاولى في ٢٠١١ والثانية في٢٠١٢، تم التوقيع خلالهما على ما يقرب من ٥٠ اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات، ووصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى ١٠٠ اتفاقية (معوض ٢٠١٤). وشكل ذلك قمة التعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا ومصر. الا ان حدوث التغيير السياسي في مصر بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣ والاطاحة بحكم

الرئيس المصري محمد مرسي شكل نقطة الخلاف الكبيرة في العلاقات بين تركيا ومصر والتي دفعت بالعلاقات بينهما إلى التناحر والاختلاف في المواقف السياسية إزاء كل منهما ، إذ تجسد الموقف التركي من التغيير الذي قادة الجيش والمناصر للثورة الشعبية التي خرجت بما يقارب أكثر من ٣٠ مليون نسمة مطالبة بتغيير حكم الأخوان ، بالرفض ومعارضة عزل الرئيس الاسبق محمد مرسي من منصبه، وقام رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان بتوجيه الانتقادات الحادة للجيش المصري وأعتبره تدخلا منه في الشؤون السياسية وبالضد من الشرعية الدستورية والانتخابية التي أسفرت عن فوز حركة الأخوان المسلمين بمنصب رئاسة الجمهورية (معوض ٢٠١٤)، ودفع ذلك التطور بالعلاقات بين الدولتين للتجاذب والتناحر بدلا عن التعاون والاتفاق ونسف تبعا لذلك التعاون السياسي بين الدولتين ويمكن توضيح اهم ما اتسمت به هذه المرحلة بالنقاط الآتية (سعد ٢٠١٩ ،٢-٣):

١. تبادل الاتهامات بين الحكومتين المصرية والتركية انذاك عبر وسائل الاعلام المختلفة ، واعلان رفض مصر التدخل في شؤونها الداخلية رفضاً قاطعا كون الانقلاب العسكري الذي حصل يمثل إرادة الشعب المصري للمطالبة بالتغيير في الوقت الذي ألقت فيه تركيا اللوم على دول الاتحاد الاوروبي كونها غضت الطرف عن تدخل الجيش المصري في العملية السياسية.
٢. أسهمت القطيعة السياسية والحرب الاعلامية بين البلدين في قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا وتعرضها الى نكسة كبيرة كان من شأنها المضار الاقتصادية التي لحقت بالبلدين
٣. استمرار القطيعة الدبلوماسية وعدم فتح قنوات دبلوماسية للتفاهم وصلت للحد الذي اعلنت فيه الحكومة المصرية بان السفير التركي غير مرغوب فيه داخل مصر وتخفيض العلاقات الدبلوماسية الى مستوى القائم بالاعمال .

كما نشأت مع إعلان نتائج الانتخابات المصرية بفوز عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر بحصوله على ٩٦.٩%من اصوات الناخبين أزمة جديدة بين تركيا ومصر. عندما استدعت الخارجية المصرية القائم بالأعمال التركي للاحتجاج على تصريحات نُقلت عن نائب رئيس الوزراء التركي، والذي وصف فيها الانتخابات المصرية التي جرت بأنها كوميدية، كما جاء لاحقاً خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ٢٣ حزيران ٢٠١٤ ليزيد الوضع سوءاً والذي قال فيه بان الطريق الى الحكم في تركيا يأتي من خلال صناديق الاقتراع وان عدم تقبل الديمقراطية فأن ديمقراطيتكم هي ديمقراطية السيسي (الرنتيسي ٢٠١٤ ،٤٠) ، ورفض أردوغان الاعتراف بالرئيس عبد الفتاح السيسي كزعيم شرعي للبلاد، الامر الذي اشر خلافا كبيرا وصل الى حد العداء في فترات معينة (چاغاپتاي واخرون ٢٠١٩).

لقد اعلنت تركيا موقفها الرافض لتطورات المشهد المصري ابتداءً من تسلم السيسي الحكم لعدة اسباب ومنها (الحاج ٢٠١٥ ، ٣-٤) :

١. حساسية الحكم والمجتمع في تركيا تجاه عملية الانقلاب العسكري، كونها قد عانت فيما مضى من أربع تدخلات للجيش في الحياة السياسية .وما رافقتها من نتائج سيئة لتلك الانقلابات العسكرية على اقتصاد وتنمية ومستقبل البلاد.
٢. اعلان تركيا استمرار محاكمة الجنرالات والضباط المتهمين في المشاركة في انقلابي عام ١٩٨٠ و١٩٩٧ في نفس الوقت الذي حصل فيه الانقلاب في مصر، الامر الذي اوقع أنقرة في حرج بسبب التناقض بين محاكمة مَن فكر في الانقلاب أو نفذه داخل تركيا واعترافهم بشرعية مَن قام بذلك خارجها.
٣. صعوبة غض تركيا النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان التي رافقت الانقلاب واستمرارها لعدة اشهر ، حيث وصف الرئيس التركي انذاك محاولات عديدة لفض الاعتصامات بانها مذبحة.
٤. قناعة الحكومة التركية بأن ما حدث في مصر لم يكن الا انعكاسًا لمخطط خارجي، وشعور البعض بأمكانية ان تكون تركيا مستهدفة جراء هذا الوضع، وهو ما عبر عنه أردوغان في بداية حزيران ٢٠١٣ ولعدة اشهر لاحقة، ومن ثم في قضية الفساد التي اتهم فيها بعض وزراء حكومته ، واعتبرها مؤامرة خارجية بأذرع داخلية.

وفي عام ٢٠١٦ اخذ الموقف التركي من العلاقات المصرية بالتراجع فقد صرح الرئيس أردوغان في مقابلة تلفزيونية على قناة خليجية بأن تركيا ترفض الانقلاب العسكري في وضرورة فتح مجال للديمقراطية، واوضح خلال ذلك اللقاء بأمكانية بدء مرحلة جديدة من تطبيع العلاقات مع مصر فيما إذا قامت السلطات المصرية بالافراج عن الرئيس محمد مرسي ورفقائه كما أكد الرئيس أردوغان في اللقاء أنه ليست هناك أي مشكلة بين الشعبين وعدم وجود مانع لدى تركيا بإقامة علاقات تجارية وعلاقات ثنائية على مستوى الوزراء ولكن على المستوى الرئاسي فإنه يرفض أن يكون هناك أي علاقات (جعفر ٢٠٢٢، ٧٥-٧٦) .

اما فيما يتعلق بالجانب المصري فقد اتسم ايضا بتخفيض حدة الخطاب واظهار النية الحسنة والرغبة بالتقارب مع تركيا ولكن إذا تخلت تركيا عن موقفها تجاه النظام الحاكم في مصر داعياً الى عدم تناسي العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين (القدس العربي ٢٠١٦).

ومن الناحية السياسية فقد مرت العلاقات المصرية التركية بمرحلة من التوتر لعدة أسباب وهي، دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ووجود بعض المعارضين المصريين على أراضيها، الملف الليبي، والتدخلات التركية في الملف الفلسطيني. وزاد من حدة التوتر بين البلدين في أعقاب توقيع مصر واليونان في ٦ أغسطس ٢٠٢٠ اتفاقية لترسيم المناطق البحرية. وبموجب هذا الاتفاق أصبح

بإمكان البلدين التنقيب عن الغاز والنفط في شرق البحر المتوسط أصبح بإمكانهما الاستفادة من الموارد المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ولا سيما احتياطيات النفط والغاز. كما يدفع هذا في اتجاه تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة. وقد أثارت هذه الاتفاقية استياء تركيا. وتعد هذه الاتفاقية امتداداً لمنتدى شرق البحر الأبيض المتوسط الذي تحول إلى منظمة دولية حكومية بعد توقيع ميثاقه في القاهرة في ٢٢ كانون الاول ٢٠٢٠ (*)

٢-الجانب الاقتصادي

اذا كانت العلاقات السياسية قد تاثرت الى حد كبير سلبا بما حصل من تغيير في مصر عام ٢٠١٣ ، فان العلاقات الاقتصادية اشرت اختلافا معينا في هذا الجانب، فبقيت العلاقات الاقتصادية بين كلا من تركيا ومصر بشكل جيد رغم انها كانت تتراوح بين الصعود والتراجع ولم تكن على وتيرة واحدة وذلك نابع من الاوضاع الاقليمية والعالمية بشكل عام، فقد كانت تتراجع عندما تتازم العلاقات السياسية بشكل كبير مثلا، وهذا وضح عندما تبنت مصر سياسة تقاربية مع قبرص واليونان، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود المائية فيما بينهم متجاهلة الوجود التركي وعدم إشراكه في تلك الاتفاقيات بسبب التوتر التركي المصري وموقف تركيا المتأزم مع قبرص، الامر الذي دعا تركيا لرفض هذه الاتفاقيات وزيادة حدة تأزم الموقف بين الدولتين. بالاضافة الى قيام الرئيس المصري السيسي في كانون الاول ٢٠١٤ بالتوقيع على اتفاقية إطارية بشأن التعاون في تنمية حقول الغاز في مياه البحر الابيض المتوسط والتي تم توقيعها أواخر عام ٢٠١٣ والتي كان الهدف منها استغلال المصادر الطبيعية للغاز الممتدة عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من مصر وقبرص وتحقيق التعاون المشترك بين البلدين في استغلال هذه المصادر (عمرو ٢٠٢١) ، انظر شكل رقم (١).

شكل (١) حدود المناطق الاقتصادية الخالصة وثروة الغاز المصرية

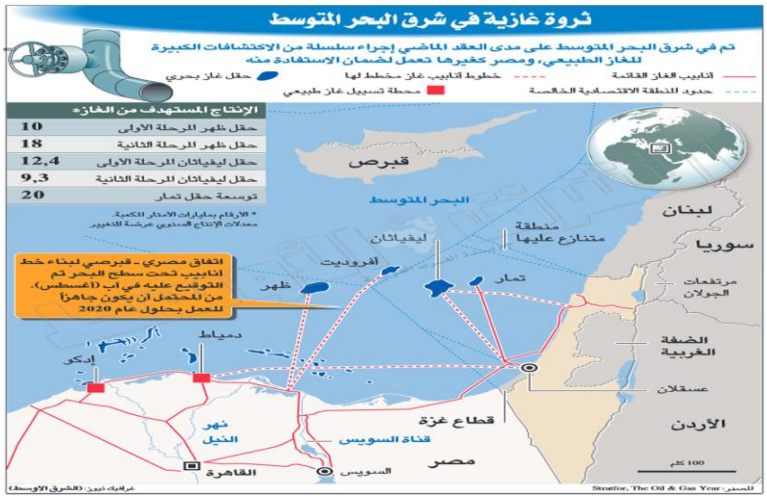

(*) رفضت ايطاليا الانضمام، و كان واضحاً ترددها في الاصطفاف مع الآخرين في مشروع معاد لأنقرة، اذ نظرت لمنتدى شرق المتوسط بمثابة كتلة بالضد من تركيا. ينظر: (جعفر ٢٠٢٢، ٨٢)

وقد تراجعت الصادرات التركية الى مصر في الاعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ قد تراجعت اذا مو قورنت بالسنوات التي تسبقها وكذلك الحال بالنسبة للواردات التركية إليها ويمكن تفسير ذلك التراجع بما يأتي (خالد ٢٠٢٠، ٣٣٢):

١. تراجعت العلاقات التجارية التركية – المصرية على اثر التجاذبات السياسية بين الدولتين والاوضاع الاقتصادية المتردية في مصر من حيث صعوبة توفير العملة الصعبة للمستوردين ناهيك عن القرارات التي تم اتخاذها بشأن ترشيد الاستيراد ، وكذلك فرض الحكومة المصرية رسوم كبيرة على بعض المنتجات التركية بما أدى الى تأثير على الصادرات التركية تجاه مصر.
٢. سعي الطرفين بالبحث عن بدائل تجارية أخرى لتعويض النقص الحاصل في الصادرات والإيرادات لكلاهما ، بسبب الخلافات السياسية بين الطرفين كما فعلت تركيا بزيادة حجم التبادل التبادل التجاري مع اسرائيل .

على انه ومن جانب اخر، عملت الدولتان على ضمان حد ما من ديمومة العلاقات الاقتصادية، الامر الذي يعود الى كون الاقتصاد المصري والتركي مرتبطان بشكل كبير، فمصر هي بوابة تركيا إلى إفريقيا، وهناك اتفاقات موقعة بين الجانبين لتسهيل تصنيع البضائع التركية في مصر وتصديرها إلى دول إفريقية ومنها اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٥ وما زالت قائمة حتى يومنا هذا، ناهيك عن قناة السويس التي تعبر الشريان الحيوي لتصدير المنتجات التركية، كما أن السوق المصرية التي تضم ١١٠ مليون مستهلك، مهمة جدا لتصريف البضائع التركية (الصاوي ٢٠١٦) .

وتبعا لذلك فان المؤشرات العامة للعلاقات التجارية التركية المصرية تبين الاتي (كشكول ٢٠٢٢، ٧٣-٧٤):

١. وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر خلال العام ٢٠١٠ الى ما يقارب ٣,١٧٧,٠٥٣ مليار دولار، بينها ٢,٢٥٠,٥٧٧ مليون دولار صادرات مصرية للسوق التركي ،فيما تتجاوز الاستثمارات التركية في السوق المصري مليارين.
٢. في عام٢٠١١ ،صرح وزير الطاقة التركي تانر يلدز بأن بلاده تعتزم التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، وأنها تدرس استيراد الغاز منها وتم توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الطاقة.
٣. افضت الرغبة المشتركة في استمرار العلاقات الاقتصادية الى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من ٣,٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات عام ٢٠١٤ ، وترتفع فيما بعد الى ١٠ مليارات عام ٢٠١٥.

اما المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٢٠ ، فانها تقودنا الى استمرار التنسيق المشترك بين البلدين متجاوزين الخلافات السياسية، وهنا يجب ان نستذكر ان التوجه التركي في اعادة حساباته من جديد مع

دول الخليج لا سيما السعودية وبالتالي مع مصر افضت لتحسن ملحوظ في العلاقات الاقتصادية. وتبين حالة العلاقات الاقتصادية لعام ٢٠٢٠ الاتي (فرحان ٢٠٢٠، ٢٤):

١. حصلت تركيا على المركز الثالث في قائمة الدول الأكثر استيرادا من مصر للربع الأول من عام ٢٠٢٠ بإجمالي ٤٤٢,٧١٤ مليون دولار، بينما جاءت في المركز الخامس كأكثر الدول تصديرا لمصر بقيمة إجمالية تبلغ ٨٠٨,٦٢٥ مليون دولار.
٢. أظهرت نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع حجم الصادرات المصرية لأكبر ٥ شركاء تجاريين بالعالم في الربع الأول من ٢٠٢٠، مسجلة نحو ٢,٤ مليار دولار، مقارنة مع ٢,٣ مليار دولار. وحلت تركيا في المرتبة الثالثة بالقائمة، مستحوذة على نسبة ٥,٨% من الإجمالي، وبلغ حجم الصادرات المصرية إليها نحو ٤٤٢,٧١٤ مليون دولار مقارنة مع ٥٣٠,٣٨٩ مليون دولار في نفس فترة المقارنة السابقة بتراجع قيمته نحو ٨٧,٦٧٥ مليون دولار.

وتظهر حالة المقارنة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ التطور الحاصل في بعض التبادلات التجارية بين تركيا ومصر (ذياب ٢٠٢٠، ٢٧):

١. وجاءت تركيا في المركز الخامس بالقائمة، بنسبة ٥% من الاجمالي وبلغ حجم صادراتها لمصر نحو ٨٠٨,٦٢٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠٢٠ مقابل ٨٨٣,٣٦٩ مليون دولار في نفس الفترة المقابلة .
٢. توزعت صادرات مصر إلى تركيا بين وقود وزيوت معدنية ومنتجات بقيمة ٦٣,٢٣٩ مليون دولار في الثلاثة شهور الأولى من ٢٠٢٠، مقارنة مع ٥٨,٤٨١ مليون دولار في نفس الفترة من ٢٠١٩ بجانب أسمدة بقيمة ٧٠,٧٦٥ مليون دولار مقابل ٨٤,٠١٧ مليون دولار.
٣. تم تصدير منتجات شعيرات تركيبة أو اصطناعية بقيمة ٣٣,٥٨٢ مليون دولار، مقابل ٣٢,٠٨٢ مليون دولار في نفس فترة المقارنة السابقة (٢٠١٩).
٤. توزعت منتجات تركيا المصدرة لمصر في الثلاثة شهور الأولى من العام ٢٠٢٠ بين حديد وصلب فولاذ بقيمة ١١٢,٣٤٩ مليون دولار مقارنة مع ١٠٣,٠٦٠ مليون دولار في نفس الفترة السابق ذكرها، بجانب مراجل وآلات وأجهزة آلية وأجزائها بقيمة ٧٧,٠٥٢ مليون دولار، مقابل ٧٠,٦٣٥ مليون دولار.
٥. توريد سيارات وجرارات ودراجات وأجزائها بقيمة ٩٨,٨٥٦ مليون دولار مقابل ٦٩,٧٩٠ مليون دولار ، ووقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بنحو ٥٩,٥٨٥ مليون دولار مقابل ١٥٥,٩١٤ مليون دولار خلال فترة المقارنة السابق الحديث عنها.

٦. استوردت مصر من تركيا مصنوعات من حديد أو صلب فولاذ بقيمة ٤٨,٢٦٩ مليون دولار في الربع الأول من ٢٠٢٠ مقارنة مع ٤٦,٢٨٥ مليون دولار في نفس الفترة المقابلة من عام ٢٠١٩.

جدول (٢): حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر بـ مليون دولار من ٢٠٠٢- ٢٠١٨

السنة	صادرات	واردات	حجم تبادل	ميزان تجاري
2002	326.389	118.173	444.562	208.216
2003	345.779	189.397	535.176	156.382
2004	473.145	255.242	728.387	217.904
2005	687.299	267.246	954.545	420.054
2006	709.353	392.524	1.101.877	316.829
2007	902.703	679.933	1.582.635	222.770
2008	1.426.449	942.816	2.369.266	483.633
2009	2.618.193	641.552	3.259.745	1.976.641
2010	2.250.577	926.476	3.177.053	1.324.100
2011	2.759.311	1.486.725	4.246.036	1.272.586
2012	3.679.195	1.342.051	5.021.246	2.337.144
2013	3.200.921	1.628.868	4.829.789	1.572.053
2014	3.300.940	1.434.472	4.738.201	1.863.680
2015	3.124.876	1.215.905	4.438.759	1.810.993
2016	2.733.143	1.443.408	4.244.410	1.221.877
2017	2.360.876	1.997.503	4.358.370	363.364
2018	2.162.539	1.753.653	3.916.192	408.886

المصدر: (كشكول ٢٠٢٢، ٧٧).

واذا كانت الاوضاع في الوقت الحالية لعام ٢٠٢٢ تؤشر تطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين بدليل توقف التراشق الاعلامي، فانه وفي ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية أصبحت القارة الأوروبية تحتاج إلى حل استراتيجي وسريع فيما يتعلق بقضية إيجاد بديل وإمدادات آمنة ودائمة للغاز الطبيعي، ولذلك فإن جميع الأنظار تتجه إلى غاز شرق المتوسط والذي يعتبر منذ سنوات طويلة أمل دول القارة الأوروبية بهدف حل أزمة اعتمادها الدائم على الغاز الروسي، لأنه بلغة الحسابات سيكون بمنزلة البديل الطبيعي والأقل تكلفة، ولكن كانت العقبة المستمرة فى هذه القضية مسالة نقله، وفي ظل التطورات الأخيرة التي فرضت على الاتحاد الأوروبي ضرورة إيجاد تصور نهائي لآلية نقل غاز شرق المتوسط للقارة الأوروبية، ، وشكلت تلك الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط أهمية كبيرة للدول الأوروبية وذلك لتلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي في السنوات القادمة بسبب حجمها الكبير وقربها الجغرافي، بالإضافة إلى أن بعض الدول الأوروبية تسعى منذ فترة طويلة إلى تنويع موردي الغاز الطبيعي إليها وذلك لتقليل اعتمادها الكبير على الغاز الروسي. من جهة أخرى،

تحقق هذه الاكتشافات أيضًا مصالح اقتصادية كبيرة ومكاسب تجارية مباشرة لعدد كبير من الدول الأوروبية، حيث توجد دولتان لهما علاقة مباشرة باستغلال هذه الاكتشافات الضخمة، وهما اليونان وقبرص، كما أن هناك دولتين لهما مصالح اقتصادية عملاقة في اكتشافات الغاز الطبيعي بالمنطقة، هما فرنسا وإيطاليا بسبب الاستثمارات الضخمة لشركتي توتال وإيني (سلطان ٢٠٢٢).

وعليه فان المستقبل يؤشر الذهاب لسيناريو تحسن العلاقات التركية المصرية سياسيا واقتصاديا بدافع المصالح المشتركة حسب منهج المفكر هولستي الذي يقيس دور الدور بمكانتها ، وبما ان الدولتين مصر وتركيا تعلمان ان لكليهما مكانة اقليمية مهمة وان ذلك يستدعي منهما دورا فاعلا، فانهما ستذهبان نحو المصالح المشتركة تفضيلا على عوامل التقاطع في ظل بيئة اقليمة مضطربة وتنافس اقليمي ودولي محموم على المنطقة.

الخاتمــة:

تناولنا في هذا البحث العلاقات التركية المصرية بعد العام ٢٠١٤ مركزين على الجانبين السياسي والاقتصادي، منطلقين من تلك المتغيرات التي اثرت في العلاقة ونقلتها من الرغبة في التحالف الوثيق الى الاختلاف والتنافر، عندما افضى التغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣ الى رفض تركيا لما جرى وتبني سياسة عدائية تجاه مصر مستغلة الوضع المصري وتراجع فاعلية السياسة الخارجية المصرية بعد مجموعة الازمات التي مرت بها.

لقد عمدت تركيا منذ عام ٢٠١٠ الى ولوج الساحة الافريقية، وقامت بلعب ادوار سياسية واقتصادية وعسكرية رأتها مصر تتقاطع مع تلك الادوار التي استمرت مصر تؤديها لسنوات طويلة، مما عنى ان السياستين التركية والمصرية معرضتان للتقاطع اذا ما رغبت مصر ان تعود لتمارس دورها الفاعل من جديد، وهو الامر الذي تحصل فعلا بمجيء الرئيس السياسي الى قيادة مصر وتقويته للسياسة الخارجية المصرية عربيا واقليما.

على انه ولما كانت أي علاقات تتأثر بطبيعة المتغيرات في الزمان والمكان المعينين، وبما ان السياسة الخارجية التركية باتت اقل عدائية، فان ذلك كان مدعاة لحدوث تحسن ملحوظ على صعيد العلاقات التركية المصرية، الامر الذي يجعلنا نرجح بان المستقبل سيشهد جنوحا نحو الارتقاء بشكل تلك العلاقات ومضمونها، متفاعلا ذلك مع ضرورة ملحة لتنسيق المواقف المصرية والتركية بشان غاز المتوسط وايصاله الى أوربا في ظل حاجة باتت ماسة اليه بعد الحرب الروسية على اوكرانيا ورغبة اوربية بعد تكرار ما حدث من تسليم رقبتها الى روسيا في اعتمادها الكلي على الغاز الروسي.

المصادر باللغة العربية

١. باكير، علي حسين .نيسان ٢٠١٨ . النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات.

٢. البغدادي ، عبد السلام إبراهيم. ٢٠١١. البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة . جامعة بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . العدد ٥٠.

٣. جعفر، ياسر موسى . ٢٠٢٢. التنافس الاقليمي والدولي على شرق المتوسط، بحث ترقية لدرجة وزير مفوض (غير منشور) . العراق: معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية .

٤. چاغاپتاي، سونر& يوكسل؛ ودنيز& هرناندیز ، وماثيو. تشرين الاول ٢٠١٩. لماذا ترفع تركيا رهاناتها في البحر المتوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. العدد ٤.على الموقع الالكتروني:https://alghad.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7

٥. الحاج، سعيد. كانون الثاني ٢٠١٥ . التقارب التركي – المصري: الاسباب والعوائق، مركز الجزيرة للدراسات.

٦. حول التفاصيل الكاملة لهذه الوكالة ونشاطاتها انظر: صالح، ميسم محمد . ٢٠٢١. دور المساعدات الخارجية في السياسة التركية : (تيكا انموذجا) . بحث ترقية لدرجة مستشار (غير منشور) . بغداد: معهد الخدمة الخارجية .وزارة الخارجية العراقية.

٧. حول التفاصيل الكاملة لهذه الوكالة ونشاطاتها انظر: صالح، ميسم محمد. ٢٠٢١. دور المساعدات الخارجية في السياسة التركية : تيكا انموذجا . بحث ترقية لدرجة مستشار (غير منشور) . بغداد: معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية .

٨. خالد، خالد سلمان. ٢٠٢٠. العلاقات التركية المصرية بعد احداث التغيير العربي وافاقها المستقبلية، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، مجلة قضايا سياسية،العدد٦١ ، السنة الثانية عشر.

٩. دياب ، طارق. ٢٠ يوليو ٢٠٢٠. العلاقات المصرية التركية القضايا والاشكاليات. دراسات سياسية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

١٠. الرنتيسي، محمود سمير. 30يونيو ٢٠١٤. تركيا ومصر بعد فوز السيسي :سيناريوهات العلاقة، الأردن: مجلة دراسات شرق أوسطية . العدد ٧٨.

١١. سعد، عبد الرحمن. ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩. العلاقات المصرية التركية بعد انقلاب ٢٠١٣. تقارير سياسية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

١٢. السعيدي، سعد عبيد. ٢٠١٣. العرب والعثمنة الجديدة ، سلسلة كراسات استراتيجية، بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العدد ١٣.

١٣. سلطان، أحمد. ٢٠٢٢. دبلوماسية التحول إلي مركز إقليمي للطاقة (٢) منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر ، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات، على الموقع الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/News/18321/%D8%AA%D8%AD%D9

١٤. سلطان، أحمد. تموز ٢٠٢٢. دبلوماسية التحول إلي مركز إقليمي للطاقة (٢) منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر . القاهرة: مركز الاهرام للدراسات . القاهرة، على الرابط الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/News/18321/%D8%AA%D8%AD%D9

١٥. سلمي، جلال . ٢٠١٩. تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، تقديرات سياسية، القاهرة :المعهد المصري للدراسات.

١٦. شتيوى، مساعد عبد العاطي . نيسان ٢٠١٨. الوضع القانوني لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص . مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . العدد ٢١٢،.

١٧. الصاوي، عبد الحافظ. ٢٠١٦. العلاقات الاقتصادية المصرية– التركية: الواقع والآفاق، المعهد المصري للدراسات ، ١٣ اذار ، على الموقع الالكتروني: https://eipss-eg.org

١٨. صحيفة الصباح .٢٠٠٨. بغداد، العدد ١٤٦٧ في ٢٠٠٨/٨/١٩

١٩. عادلي، عمرو. ٢٠٢١. التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، مركز مالكوم كير–كارونيغي للشرق الاوسط على الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2021/11/17/ar-pub-85685

٢٠. عبدة، عز الدين. ٢٠٢٠. قواعد عسكرية بإفريقيا وتتجه نحو الغرب ودوافع تركيا بالقارة السمراء.على الموقع الالكتروني : https://arabicpost.net

٢١. عرب، كمال الدين شيخ . تشرين الثاني ٢٠١٧. القاعدة العسكرية التركية بالصومال وتأثيراتها على اللاعبين الإقليميين، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، *تاريخ الاطلاع ١٨/٨/ ٢٠٢٢ على الموقع للالكتروني*.https://studies.aljazeera.net/en/node/4220

٢٢. عرفان، عبد الله . ٢٠١٠. الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان . مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية . العدد ١٨٢. تشرين الأول .

٢٣. علي، عبد القادر محمد . كانون الثاني ٢٠٢٢. الحضور العسكري التركي في إفريقيا :الدوافع والتحديات، تقرير، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات . العدد ٤ . تاريخ الاطلاع ١٨/ ٨/٢٠٢٢. على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/5243

٢٤. فرحان ، شيماء معروف .اذار ٢٠٢٠. العلاقات التركية – المصرية بعد عام ٢٠١١ ، مجلة اتجاهات سياسية. العدد العاشر . المجلد الثالث . دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي.

٢٥. القدس العربي. ٢٠١٦. أردوغان: لن ألتقي السيسي قبل الإفراج عن مرسي،٧ شباط .على الموقع الالكتروني: https://www.alquds.co.uk/

٢٦. كشكول، بان علاء. ٢٠٢٢. السياسة التركية اتجاه دول شمال افريقيا منذ عام ٢٠١١ وافاقها المستقبلية . اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، الجامعة المستنصرية.

٢٧. للمزيد انظر: وهيب ، فادي عيد. ٢٠٢١. صفقات أردوغان العسكرية المسيسة السلاح لتونس والهدف ليبيا طرابلس الغرب . بيروت : جريدة الثبات .

٢٨. مركز رؤية للتنمية السياسية. ٢٠٢٠. منتدى غاز شرق المتوسط . المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، سلسلة المشهد الفلسطيني، إسطنبول.

٢٩. معوض ، علي جلال .٢٠١٤. تحول مفاجئ: مستقبل العلاقات المصرية التركية. قطر: المركز العربي للبحوث والدراسات . على الموقع الاكتروني : http://www.acrseg.org/، ١١٢٥٨ .

٣٠. نجم، وائل .نيسان ٢٠٢١ . نفط لبنان وغازه رهينة ترسيم الحدود في شرق المتوسط، تاريخ القراءة: ١٠/١١/ ٢٠٢٢ على الرابط الالكتروني https://www.noonpost.com/content/40422

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Al-Baghdadi, Abdul Salam Ibrahim. 2011. The African dimension in contemporary Turkish politics. University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies. Issue 50.
2. Al-Hajj, Saeed. January 2015. The Turkish-Egyptian rapprochement: causes and obstacles, Al Jazeera Center for Studies.
3. Al-Rantisi, Mahmoud Samir. June 30, 2014. Turkey and Egypt after Sisi's victory: Relationship scenarios, Jordan: Journal of Middle Eastern Studies. Issue 78.
4. Al-Sabah newspaper. 2008. Baghdad, Issue 1467 dated 8/19/2008
5. Al-Saidi, Saad Obaid. 2013. The Arabs and the New Ottomans, Strategic Pamphlets Series, Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Issue 13.
6. Al-Sawy, Abdel Hafez. 2016. Egyptian-Turkish Economic Relations: Reality and Prospects, Egyptian Institute for Studies, March 13, on the website: https://eipss-eg.org
7. Bakir, Ali Hussein. April 2018. The conflict over gas in the eastern Mediterranean and the risks of clashes, reports, Al Jazeera Center for Studies.
8. Cagaptay, Soner Yuksel; Denise & Hernandez, and Matthew. October 2019. Why Türkiye is raising its bets in the Mediterranean, The Washington Institute for Near East Policy. Issue 4. On the website: https://alghad.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7
9. Diab, Tariq. July 20, 2020. Egyptian-Turkish relations, issues and problems. Political studies. Cairo: Egyptian Institute for Studies.
10. For full details of this agency and its activities, see: Saleh, Maysam Muhammad. 2021. The role of foreign aid in Turkish politics: (TIKA as an example). Research promotion to the rank of consultant (unpublished). Baghdad: Foreign Service Institute. Iraqi Ministry of Foreign Affairs.
11. For full details of this agency and its activities, see: Saleh, Maysam Muhammad. 2021. The role of foreign aid in Turkish politics: TIKA as a model. Research promotion to the rank of consultant (unpublished). Baghdad: Foreign Service Institute, Iraqi Ministry of Foreign Affairs.
12. Jaafar, Yasser Musa. 2022. Regional and international competition over the Eastern Mediterranean, discussion of promotion to the rank of Minister Plenipotentiary (unpublished). Iraq: Foreign Service Institute, Department of State.

13. Khaled, Khaled Salman. 2020. Turkish-Egyptian relations after the Arab change and their future prospects, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, Political Issues Magazine, Issue 61, Twelfth Year.
14. Ozkan,Mehmet . ٢٠١٦ ."Turey's African Experience : from venture to Normalisation." Institute Affari Internazionali IAI working papers 16120. ISSN2280-4331/ ISBN978-88-9368-000.
15. Ozkan ،Mehmet . ٢٠٠٨ . Turkey discovers Africa: implications and prospects, SETA foundation for Political, Economic and Social Research, September .
16. Saad, Abdul Rahman. January 25, 2019. Egyptian-Turkish relations after the 2013 coup. Political reports. Cairo: Egyptian Institute for Studies.
17. Salmi, Jalal. 2019. Türkiye, Libya, and Energy Geopolitics in the Mediterranean, Political Estimates, Cairo: Egyptian Institute for Studies.
18. Shteiwi, Abdel Ati's assistant. April 2018. The legal status of demarcating the maritime borders between Egypt and Cyprus. Journal of International Politics. Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies. Issue No. 212.
19. Sultan, Ahmed. 2022. Diplomacy to become a regional energy center (2) Eastern Mediterranean Gas Countries Forum and the Strategic Importance of Egypt, Cairo: Al-Ahram Center for Studies, on the website http://www.siyassa.org.eg/News/18321/%D8%AA% D8%AD%D9
20. Sultan, Ahmed. July 2022. Diplomacy to become a regional energy center (2) Eastern Mediterranean Gas Countries Forum and the strategic importance of Egypt. Cairo: Al-Ahram Center for Studies. Cairo, at the electronic link http://www.siyassa.org.eg/News/18321/%D8%AA%D8%AD%D9
21. maliye bakanliği, Hazine ve .2021.ekonomik,göstergeler,mayis.